

خياط تمثل في لاهي والأمين لا يمثل أبداً «سابقة لبنانية» أمام المحكمة الدولية: محاكمة إعلاميين بتهمة «التحقيق وتهديد الشهود»



شاشة عملاقة في نقابة الصحافة في بيروت متابعة الجلسة الأولى للتحقيق مع قناة «الجديد» في المحكمة الدولية في لاهي (محمود الطويل)

بهذه الطريقة من أجل مواجهة المصدر يمس بحريته، في وقت بإمكان المحكمة التواصل مع «غوغل» وأي محرك للمواقع الإلكترونية من أجل حجب صور وأسماء مواقع عدة ما زالت تنشر صور وأسماء الشهود إذا كان يهجمها حماية هؤلاء.

بل إن هؤلاء يطرحون السؤال حول أسباب انتظار المحكمة زهاء ستة ونصف سنة بعد بث الشهود، وضمان عدم عرقلة سير العدالة، «الجديد» ما بثته ونشر «الأخبار» ما نشرت؟ وأما مصادر المحكمة عبر النطاق الرسمي «مارتن يوسف» فإنها تقول إن هدف المحكمة ليس إسكات الإعلام اللبناني، بل اتخاذ الإجراءات لحماية الشهود، وضمان عدم عرقلة سير العدالة، معتبراً أن الدليل على عدم استهداف الإعلام أن المؤسسات وغيرها من وسائل الإعلام الأجنبية، سبق أن نشرت مواد تعتبر سرية عن المحكمة، ومنها وغيرها من وقائع التحقيق في جريمة اغتيال الحريري، ولم تتم ملاحقة لا «الجديد» ولا «الأخبار» إزاء «الحقيقة ليكس» هذا النشر، لأن المحكمة لم تعتبر أن فيها تهديداً لحياة شهود أو عرقلة لسير العدالة.

وسائلة اكتشاف مصدر التسريب، سواء قبل إنسه من داخل المحكمة أو خارجها، في جزء من القضية التي سستبدا المحكمة النظر فيها أمس، لأن عملية حماية الشهود لها 3 أبعاد: ملاحقة الإعلام الذي ينشر ما يهددهم، والمصدر الذي زوده بالمعلومات والإجراءات القضائية، ثم ضمان حماية هؤلاء الشهود بظمانتهم إلى أن المحكمة تأخذ الأمر بجديته. والمحكمة تدرك أن هناك عملاً دؤوباً وفق إستراتيجية مخطط لها تهدف إلى تهديد الشهود وتخويفهم وإظهار المحكمة بأنها غير موثوقة نتيجة التسريب، ولذلك كان على المحكمة التحرك. يتوقع خبير في القانون الدولي أن تطلب المحكمة من لبنان تسليم الحكوم عليهم إذا كان الحكم بالسجن، أو الطلب من الحكومة اللبنانية تنفيذ الحكم إذا كان الحكم بالفرار المالية. أما إذا لم يتعاون لبنان في هذا المجال فالمحكمة الحق في إحالة القضية إلى مجلس الأمن، وزير العدل اللواء أشرف ريفي كان أعلن استعداده ومن دون تردد لتوقيف كرمي خياط وإبراهيم الأمين إذا قررت المحكمة الدولية ذلك، ولكن السؤال: لماذا لم يحصل توقيف لأشخاص وجهت إليهم المحكمة منذ سنوات تهما صريحة وطلبت توقيفهم؟ وهل أن توقيف إعلاميين يمكن أن يمر من دون تداعيات سياسية وأرادتات داخل الحكومة!؟

مصادر لـ «الأبناء»: بعد 25 مايو سترتفع أسهم جان عبيد وجان قهوجي

للانسحاب لصالح شخصية من 14 آذار إذا تبين أن لها دعماً من 8 آذار أو من المستقلين.

وبحسب المصدر فإن حركة الرئيس أمين الجميل مهمة، خصوصاً وأنها كشفت نوايا 8 آذار حيث كان النائب سليمان فرنجية أفضل من عبر عما تفكر به هذه القوى. الشفور على مستوى الرئاسة الأولى هو الاحتمال الوحيد وبعد 24 مايو سترتفع أسهم جان عبيد والعماد جان قهوجي ويستمر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وأردا، إضافة إلى هنري حلو. وبعد وقوع الشفور على مستوى الرئاسة الأولى ستتعقد الأمور، فلا الرئيس تمام سلام مستعد للعب دور حساس لهذه الغاية ولا القوى السياسية قد تتفق إلى أبعد الحدود ولا العجلة الحكومية والنيابية قد تدور مثلما هي عليه اليوم ولا الاستقرار قد يدوم، أقله بالمعدل السائد في الوقت الراهن.

شهد لبنان والقطاع الإعلامي أمس سابقة قضائية مع متول صحفيين بارزين أمام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بعد استدعائهما بتهمة تحقير المحكمة وعرقلة سير العدالة، بسبب نشرهما مواد عن شهود في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري ما اعتبر تهديداً لحياة الشهود.

هذه سابقة لبنانياً، ولكن ليس دولياً. فقد سبق لمحكمة يوغوسلافيا الدولية أن واجهت 20 حالة مشابهة حيال إعلاميين ووسائل إعلام نشرت مواد كانت التهمة الموجهة في بعضها تتناول تسريب مواد سرية من المحكمة.

وملست نائبة رئيس مجلس إدارة محطة «الجديد» كرمي خياط قبل ظهر أمس أمام هيئة المحكمة في لاهي. تزامناً مع تحرك نقابي وإعلامي في لبنان، في ظل استمرار الانقسام السياسي في البلاد حول المحكمة، وتضامن إعلامي مع خياط والأمين ومؤسسيهما، واتهامات للمحكمة بأنها تمارس الضغط والترهيب على الإعلام، إزاء الانتقادات الموجهة إلى المحكمة وعملها.

أما جريدة «الأخبار» فإنها اتخذت قرارها بعدم الامتنال لاستدعاء المحكمة وعدم متول رئيس تحريرها إبراهيم الأمين أمام المحكمة لا في لاهي ولا في المونتيفردي عبر نظام المؤتمرات المتوفرة. وقال الأمين في افتتاحية «الأخبار» اليوم وبهجة لا تخلو من روح التحدي والمواجهة: «لم نعرفنا، وبحبنا، ولم نعرفنا ولا بحبنا، ولم نعرفنا وجربنا، ولم نعرفنا ولم يجربنا كغاية، ولكل الذين يريدون اختبارنا اليوم وغداً نقول: ليس على وجه الأرض من أحمس، أي أحد، بمقدوره، إلزامنا مخالفة عهدنا لذواتنا الحرة، بأن لا تمس كرامتنا أو بنال من حقنا في حياة حرة وكرامة. ونحن نعي تماماً أن واحداً من أسباب استهدافنا هسو وقتنا في قلب معركة المقاومة التي تمثل قدس أقداسنا، «الأخبار». لا نتعلم..»

وتقول مصادر بوجود اختلاف بين قضية محطة «الجديد» وخياط وقضية «الأخبار والأمين، فالمحطة التلفزيونية بنت صور بعض الشهود موهبة بحيث لا تعرف هويتهم، وذكرت الأحرف الأولى من أسمائهم، لكنها أبتقت على المادة منشورة على موقع المحطة، فيما صحيفة «الأخبار» نشرت الصور واضحة والأسماء كاملة.

ويقول المدافعون عن المؤسستين إنه لا يجوز أن تتوأسل المحكمة ترهيبهما من أجل الوصول إلى مصدر التسريب، لأن استخدام الإعلام اللبناني

كتلة المستقبل تؤيد فكرة استمرار الرئيس في موقعه وحزب الله يعتبرها آمالاً غير قابلة للتطبيق السفراء الغربيون يدفعون لمواجهة الفراغ الرئاسي اللبناني والراعي استرشد بحالة الرئيس الفلسطيني للإبقاء على سليمان

لأنه على الأقل يتطلب انعقاد مجلس النواب بنصاب يستحيل تأمينه حول هذه الفكرة غير الجدية على حد قوله. وشدد قاسم على رغبة حزب الله في إتمام الاستحقاق الرئاسي قبل 25 مايو لكنه استبعد ذلك باعتبار أن الأمور غير ناضجة بعد.

وفي هذا السياق، استبعد النائب علي خريس عضو كتلة التنمية والتحرير خروج جلسة الغد الانتخابية عن مسار الجلسات الماضية، ولم ير مجالاً للتمديد المؤقت المطروح للرئيس سليمان.

في هذا الوقت، ذكرت مصادر متابعه لـ «الأبناء» أن البطريرك الماروني استرشد في فكرته بحالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي انتهت ولايته الرئاسية الفراق الفلسطينيين على الموقع الرئاسي مدعوماً باعتراف عربي ودولي، يمكن أن يخطئ به الرئيس سليمان حتماً.

وعلمت «الأبناء» أن كتلة المستقبل أيدت فكرة استمرار الرئيس في موقعه إلى حين انتخاب رئيس جديد بمزول عن الإجراءات الدستورية. المصادر عينها قالت إن حزب الله ورفاقه يعملون على بلوغ الفراغ في كل المواقع الدستورية، رئاسة الجمهورية في مايو ومجلس النواب في أكتوبر، بحيث تصبح الدعوة إلى إعادة النظر بنظام المناصفة مقبولة ولا مفر منها.

وبحسب هذه المصادر فإن مسيحيي 8 آذار وعلى رأسهم العماد ميشال عون، موعودون بإعادة بعض صلاحيات رئيس الجمهورية، لقاء الموافقة على نظام المثلثة، الذي يوزع السلطة بين السنة والسبعة والموارثة.



الرئيس ميشال سليمان مستقبلاً الرئيس السابق أمين الجميل في بعداً أمس (محمود الطويل)

والطرح يشمل الإصرار على الانتخابات الرئاسية. الفكرة التي أطلقها البطريرك الراعي تبنّاها بشكل ما، وزير الشباب والرياضة عبدالمطلب الحناوي الذي طالب الدستوريين بإيجاد حل لمسألة الفراغ، مقترحاً اعتماد «مبدأ القياس»، فكما أن هناك حلاً يمنع الشفور عن رئاستي المجلس النيابي الحكومة، فيتعين إيجاد صيغة تضمن استمرار حكم رئيس الجمهورية الموجود إلى حين انتخاب رئيس جديد، على أن تسري على الرؤساء المقبلين، وليس على الرئيس سليمان. الوزير الشيعي الوسطي المقرب من الرئيس سليمان قال أيضاً «إن النواب ليسوا أفضل من رئيس الجمهورية، فكما مددوا لأنفسهم العام الماضي لتجشؤوا الصورة المسؤولية التي بني عليها لبنان المستقل، حين انتخاب رئيس جديد خدمة لمصلحة البلد».

نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، قال ان طرح التمديد لرئيس الجمهورية، لقاء الموافقة على نظام المثلثة، الذي يوزع السلطة بين السنة والسبعة، كونه آمالاً غير قابلة للتطبيق،

والسفير الفرنسي باتريس باولي أطلق موقفاً من طرابلس المشاركة في جلسة مجلس النواب غداً لانتخاب رئيس للجمهورية.

ومع كل ذلك بقي الفراغ عنواناً للخلعة اللبنانية فراغ وجود مجلس وزراء محول بإدارة صلاحيات الرئاسة مجتمعاً، فمجلس الوزراء هذا لا يستطيع أن يحل مجلس رئيس الجمهورية في عملية الأشراف على الانتخابات النيابية في أكتوبر، ما يعني أن لبنان قد يغدو في حينه بلا رئيس وبلا مجلس نواب.

البتريك الماروني بشارة الراعي كان الأحدث تحسناً بمخاطر هذا الفراغ، على الوجود المسيحي خصوصاً، فبشفور المنصب الماروني الأول تهتز الصورة المسؤولية التي بني عليها لبنان المستقل، نتيجة غياب ممثل المكون المسيحي عنهما، وهذا ما جعل البطريرك يطرح فكرة تعليق المهل الدستورية وبالتالي بقاء الرئيس سليمان في بعداً رئيساً تتلور صورة الرئيس العتيق، حتى لا يبقى قصر الرئاسة دقيقة دون رئيس

مصادر لـ «الأبناء»:

مسيحيوا 8 آذار

وعلى رأسهم عون

موعودون بإعادة

بعض صلاحيات

رئيس الجمهورية

لقاء الموافقة على

نظام المثلثة



ويضاف إلى هذا تحرك المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلاميلي الذي دعا بالبنائسة عن المجموعة الدولية لدعم لبنان التي تجنب الشفور بالرئاسة.

وقال بلاميلي إن الاستحقاق الرئاسي هو عملية لبنانية بحتة، ويجب إبقاؤها بعيدة عن التدخل الخارجي. كما أكدت الأمم المتحدة أن الانتخابات الرئاسية عملية محلية صرفة وينبغي أن تبقى خالية من أي تدخل خارجي.

نائب رئيس مجلس النواب السابق دعا البرلمان إلى التمديد للرئيس حتى انتخاب خلفا له معلولي لـ «الأبناء»: سليمان أقل ضرراً على الدولة والدستور

التمديد للمجلس مرورا بشرعية انتخابه للرئيس، وصولاً حتى الساعة التي تعطيل النصاب، والحبل على الجرار.

وبناء على الأمر الواقع الذي يبنه ختم مشيراً إلى أن عدم قدرة أي من الفريقين 8 و14 آذار على انتخاب رئيس للجمهورية بمزول عن توافقه مع الفريق الآخر يبقى أمام النواب خيارات ثلاث لا رابع لها وهي التالية: إما الاتفاق على انتخاب رئيس توافقي ضمن المهلة الدستورية أو بعدها بقليل، وإما بقاء الخلاف العمودي مستفحلاً بين 8 و14 آذار فلا يتمكن مجلس النواب من انتخاب رئيس الجمهورية، والنهاب بالتالي إلى شفور طويل في سدة الرئاسة، وإما التمديد للرئيس سليمان لمدة تنتهي حكماً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، داعياً المجلس النيابي إلى انقضاء موقع الرئاسة عبر اعتماد خيار التمديد المؤقت لسليمان إلى حين الاتفاق على رئيس جديد، كونه يبقى الخيار الأقل ضرراً على الدستور والدولة.

معها والتسليم بتشريعيها للقوانين، وبالتالي فإن أي رئيس ينتخبه المجلس النيابي الحالي الممدد لنفسه سيكون رئيساً غير شرعي من وجهة نظر القانون، لكنه في المقابل سيكون رئيساً لكل لبنان بحكم الأمر الواقع وستعترف به المجموعة الدولية قاطبة.

هذا لجهة شرعية المجلس وانتخاب رئيس للجمهورية، أما لجهة تعمد النواب الغياب عن جلسات الانتخاب، يؤكد معلولي ان حضور النواب لانتخاب رئيس واجب وطني تفرضه عليهم الوكالة عن الشعب، ما يعني ان غياب النائب دون مبرر قاهر كالمرض أو الموت يعني عدم رغبته بانتخاب رئيس للجمهورية، ومخالفة فاضحة لمبدأ التوكيل الشعبي، مشيراً على المقابل السلي ان النائب المعترض على ترشيح هذا، وذلك، ملزم بتأمين النصاب مع احتفاظه بحق الاقتراع بورقة بيضاء للتعبير عن رفضه، ما يعني من وجهة نظر معلولي ان سبحة المخالفات تكر دون وجود من يوقفها، بدءاً من

قبل المجلس النيابي الحالي هو بحد ذاته انقلاب على الدستور كونه صادر عن جهة لا تمثل الشعب، وسيفي يتنامى إلى سماع الرئيس العتيق بأنه رئيس غير شرعي لا يمثل الشعب اللبناني.

أما وقد خالف مجلس النواب مبدأ الوكالة عن الشعب، يؤكد رئيس رابطة النواب القدامى في تصريح لـ «الأبناء» ان انتخاب رئيس للبنان من قبل مجلس نيابي غير شرعي ومنقلب على الدستور، لا يعني عدم اعتراف الجامعة العربية والأمم المتحدة به، لأن مبدأ الأمر الواقع يجبر المواطنين اللبنانيين ودول العالم على الاعتراف بالنتائج حتى وإن كانت صادرة عن جهات غير دستورية، خصوصاً ان الأمر الواقع هو مبدأ يتم تدريسه في كليات الحقوق بوازاة تدريب الجدد الدستوري Di Facto – Xure على الرئيس ان التمديد لمجلس النواب هو غير شرعي من وجهة نظر القانون، انما في الواقع هو حالة موجودة لا مفر من التفاعل



ميشال معلولي

بيروت – زينة طيارة

رأى نائب رئيس مجلس النواب السابق ميشال معلولي ان ما يجري في ساحة الخيمة انقلاب كامل على الدستور، وانتهاك فاضح للوكالة المعطاة من الشعب لنواب الأمة، وذلك لاعتباره ان المجلس النيابي الحالي ضرب عرض الحائط بإرادة الشعب، ومدد لنفسه دون أي مسوغ شرعي كالحروب وحالات الطوارئ، خصوصاً ان رئيس الجمهورية ميشال سليمان وتكتل التغيير والإصلاح طعنوا بالتمديد للتأكيد على عدم دستوريته كإجراء غير مبرر. وأن وقد منع المجلس الدستوري من الانضمام للنظر في دستورية قانون التمديد، كان إحدى الاعمال عون ونوابه في تكتل التغيير والإصلاح، ان يستقبلوا والا يستمروا في عملهم كنواب غير شرعيين، لأن مجرد تقديم الطعن بقانون امام المجلس الاعتراف بدستورية القانون وصلاحيته، مستخلصاً القول ان انتخاب رئيس للبلاد من

تقرير اخباري

3 تطورات «رئاسية» جاذبة للاهتمام

تعطيل جلسات الانتخاب والتسبب بالفراغ من ملعبه ورميها في ملعب فريق 14 آذار بحجة أن دعمه لترشيح ججع وضع الانتخابات الرئاسية في مأزق وأوصلها إلى طريق مسدود. فعندما يربط ججع تنازله عن ترشحه بشرط ثلاثة هي: أن يكون التنازل حصراً لشخصية من 14 آذار (المقصود بها الجميل أو حرب) وأن تكون هذه الشخصية مؤيدة لبرنامج الرئاسي وأن تتال تأكيد فريق 8 آذار أو بعضه بما يؤمن لها الفوز، فإن هذا الربط يعني عملياً أن هذا التنازل لن يحصل على الأقل من الآن وحتى 25 مايو، وأن ججع ليس بصدد سحب ترشحه لأن المعطيات متازلة على حالها وتفيد حتى إشعار آخر بأن انتخاب رئيس من 14 آذار ليس ممكناً وأن فرص غيره ليست أفضل من فرصه هو، وأن التنازل سيحصل في مرحلة لاحقة عندما يحين وأوان التسوية وإبرامها لمصلحة «رئيس التسوية» وفق شروط واثمان.

2- الاقتراح المنسوب إلى البطريرك الراعي بشأن «تمديد تقني» للرئيس ميشال سليمان «انتهى قبل أن يبدأ». فهذا الاقتراح لا يعني تمديد ولاية الرئيس وإنما يطرح من خلفه

بيروت: الثلث الأوساط السياسية والديبلوماسية في تتبعها لتطورات الموقف الرئاسي ومفاجآت ربع الساعة الأخير بثلاث مسائل حازت الاهتمام لما يمكن أن تشكله من عناصر جديدة وطارئة يمكن أن تكسر حالة «الجمود والرتابة» وأن تدفع باتجاه البحث عن مخرج وحلول قبل الوصول إلى الفراغ. وهذه المسائل هي: الإشارة التي أطلقها المرشح الرئاسي دسمير ججع من بكركي حول استعداده لسحب ترشيحه، والاقتراح الصادر عن البطريرك الراعي بشأن تمديد رئاسي من نوع جديد، ووصول الاتصالات بين عون والحريري إلى نقطة مفصلية.

أوساط مطلعة ومتابعة عن كَثب لمجريات المعركة الرئاسية تقول في هذه الساعات الثلاث:

1- الموقف الذي أطلقه الدكتور ججع من بكركي جرى «تلقفه» وتمحيه أكثر مما يحتمل من تفسيرات وأبعاد. ججع لم يعلن استعداده للانسحاب من المعركة في مرحلتها الحالية ولم يغم عملياً بخطوة في الورا، وإنما توخى إيداء مرونة في التعاطي وطرح بدائل بعدما وجد أن فريق 8 آذار يحاول إخراج كرة

نهائي من مسألة تأييده انتخاب عون رئيساً وفاقياً. وبعدها أحال الموضوع إلى «موافقة حلفائه المسيحيين» في 14 آذار ثم من إلى موافقة البطريرك الراعي، فإنه يحيل هذا الموضوع إلى مزيد من البحث والتفاوض في «مرحلة الفراغ» في ظل الربط الموجود بين الملفين الرئاسي والحكومي. ولذلك أيضاً يتقاضي عون حشر الحريري ولا يطلب منه موقفاً نهائياً وحاسماً في تأييده للرئاسة الآن. لا بل يبدي عون تفهماً لظروف الحريري ويقنع نفسه بأن مسألة وصوله إلى الرئاسة مسألة وقت وإخراج.

ثمّة مناخان في تيار المستقبل والتيار الوطني الحر: واحد متناقل بالوصول إلى نهاية سعيدة وآخر متشائم ويستبعد تماماً إبرام اتفاق وصيغة رئاسية. وهذه «الصقعة» تتراوح بين حد أقصى هو انتخاب عون رئيساً وحد أدنى هو قبول عون بـ «رزمة» تقديمات مقابل تخليه عن الرئاسة، وتشمل: حق الفيتو ضد أي رئيس مرفوض منه، شركة حكومية، تعاون انتخابي يشمل انتخاب جبران باسيل نائباً عن البترون، وتعيين العميد شامل روزك في قيادة الجيش. تعود الكرة من جديد إلى ملعب عون: هل يتمسك بالرئاسة أم يقبل بديلاً عنها وما يوازنها؟